

المبحث الاول

الجانب العملي

اولاً:- واقع اجمالي الدين العام

الجدول (1) يوضح اجمالي الدين العام في العراق حسب التصنيف للسنوات (2014- 2018) كما يلي :-

جدول (1)

اجمالي الدين العام

للسنوات (2014-2018)

(مليار دولار)

السنوات	الدين الداخلي	الدين الخارجي	اجمالي الدين
2014	9.2	18.2	27.4
2015	10.5	18.6	29.1
2016	9.9	17.9	27.8
2017	11.2	11.2	28.2
2018	17.3	17.3	32.5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة المالية / دائرة الدين العام.

يتبين لنا من خلال الجدول (1) ان اجمالي الدين العام في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض للسنوات (2014-2018) اذ بلغ عام 2014 (27.4) مليار دولار ثم ارتفع عام 2015 فبلغ (29.1) مليار دولارا ثم انخفض عام 2016 وعاود الزيادة للسنتين الأخيرتين الى ان وصل عام 2018 مبلغ (32.5) مليار دولار كأعلى رصيد مديونية وان سبب زيادة الدين العام للسنتين الأخيرتين كفيل بإعطائنا مؤشر عن الوضع الاقتصادي الغير متوازن للعراق نتيجة لأسباب عدة ابرزها ازدياد النفقات الجارية والعسكرية منها على وجه الخصوص وتمويل المهجرين .

والشكل (1) يوضح اجمالي الدين العام للسنوات (2014-2018) حسب التصنيف وكالاتي :-

شكل (1)

اجمالي الدين العام

للسنوات (2014-2018)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

يتضح جليا من الشكل (1) مدى استحواذ الدين الخارجي على النسبة الأكبر من اجمالي الدين العام وذلك لسهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية بالمقابل عدم وجود تصنيف ائتماني يسهل عملية شراء حوالات الخزينة في الخارج كما هو واضح أعلاه .

ثانياً :- بعض مؤشرات تراكم الدين العام :-

1- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

يطلع على العلاقة بين الناتج المحلي والدين العام بانها علاقة عضوية، حيث انه يتم تمويل انتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه ، ومصادر خارجية من

وحدات أخرى ، وان القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في انتاج هذا الناتج ، وما يدفع من فوائد واعباء سدادا للديون يمثل احد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة . ويعد هذا المؤشر احد المؤشرات الرئيسية والمهمة كونه يحدد مع مجموعة مؤشرات اقتصادية التصنيف الائتماني للبلد من اجل الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية او الخارجية لاسيما وان لاقتصاد العراقي يعاني من عدم تنوع في القطاعات الإنتاجية حيث يشكل النفط تقريبا 99% من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب 43% من الصادرات .

في هذه الحالة فان الزيادة في الدين العام يرافقها نمواً في الناتج المحلي الإجمالي والا فان الحكومة لن يكون بمقدورها مواجهة اثار الدين العام المتمثل في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتبعات الاقتصادية جراء الدين العام وستصبح الالتزامات عائق امام قدرة العراق على مجابهة استدامة الدين العام . وفي هذه الحالة فان زيادة حجم الصادرات النفطية والاولية هي المخرج من خدمة الدين.

ا- الجدول (2) يبين نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2014-2018) وكالاتي:-

جدول (2)

اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

للسنوات(2014-2018)

السنوات	الدين العام (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي
2014	32058	162064,6	19,7%
2015	34047	217327,1	15,6%
2016	32526	255727,0	12,7%
2017	32881	272596,3	12,06%
2018	37895	258900,6	14,6%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة المالية / دائرة الدين

العام .

هناك تذبذب في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض من عام 2014 البالغة نسبة (19,7%) حتى عام 2018 البالغة نسبة (14,6%) اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 (162) ترليون دينار وبلغ الدين العام (32) ترليون دينار، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2018 (258) ترليون دينار بينما بلغ الدين العام (37) ترليون دينار وبلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (14,6%) .

ب- الشكل (2) يوضح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وكالاتي :-

شكل (2)

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

وعنا يوضح بشكل جلي التذبذب في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض وتنحصر النسبة بين (12% و 19%)

2- سعر الفائدة

تتأرجح معدلات سعر الفائدة بين الارتفاع والانخفاض وذلك حسب سياسة البلد ونشاط الدولة الداخلي في الاقتصاد ، فعندما تتبع سياسة انكماشية فانها قد تلجأ الى رفع سعر الفائدة على حوالات الخزينة والسندات ويقلل بذلك من العطاءات المعروضة اما عندما

تتبع سياسة توسعية فأنها تلجا الى عرض كمية كبيرة من اذونات الخزينة والسندات وهذا التأثير يقلل من سعر الفائدة وبالتالي التأثير في عرض النقد .
ومن اجل ابراز ذلك وفق التحليل فأننا نستعرض سعر الفائدة وفق تصنيف الدين وكما يلي :-

ا- الدين الخارجي

يختلف الحال في العراق عما هو عليه في بقية البلدان اذ ان الفائدة على الاقتراض الخارجي تفرض بنسب ثابتة او متغيرة حسب الالتزام الدولي والمعاهدات التي تعقد بين المؤسسات المالية وغير المالية ، وكما موضح في الجدول (3):-

جدول (3)

اجمالي التسديدات والفوائد للدين الخارجي
للسنوات (2014 - 2018)

(مليون دولار)

السنوات	التسديدات (1)	الفوائد (2)	الإجمالي (2+1)
2014	5,79	355,369	361,15
2015	451,03	551,89	1002,92
2016	1221,4	636,9	1857,55
2017	969,9	594,06	1564,01
2018	1530,5	586,9	2092,46
المجموع	4178,62	2725,11	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة المالية / دائرة

الدين العام.

الجدول (3) أعلاه يقيس مجاميع سنوية لاقساط الدين الخارجي ومجموع الفوائد السنوية للسنوات (2014-2018) .

ب- الدين الداخلي

تحدد الفوائد على القروض الداخلية تبعا لكل مزاد وفق الية ان وزارة المالية ستعمل على شراء الاصدارية النقدية التي تتوفر فيها حجم السيولة المطلوبة بالسعر الفائدة الأقل وهذا يعني ان المصارف سواء كانت الخاصة او الحكومية ستتنافس فيما بينها لتقديم اكبر قدر من الائتمان على شكل حوالة بأدنى سعر فائدة ممكن .

ام السندات فتصدر بسعر فائدة محدد ويطبق على مبلغ القيمة الاسمية عند الاستحقاق وتحتوي على فائدة قابلة للدفع نص سنوية وتكون مستحقة الأداء خلال مدة تزيد على السنة الواحدة . والجدول (4) يبين اجمالي الأقساط والفوائد السنوية للدين الداخلي وكالاتي :-

جدول (4)

اجمالي التسديدات الفوائد للدين الداخلي

للسنوات (2014-2018)

(مليون دينار)

السنوات	التسديدات (1)	الفوائد (2)	الإجمالي (2+1)
2014	4586398	98524	4684922
2015	3912978	348096	4261074
2016	4835811	262967	5098778
2017	1237109	226465	1463574
2018	1316967	126194	1443161
المجموع	15889263	1062246	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة المالية / دائرة

الدين العام.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان التسديدات تدفع سنوياً حسب التخصيصات المالية المرصودة للعام بينما معدل الفائدة متغير تبعاً لحالات الخزينة المطروحة ولكل مزاد .

اذ ان اجمالي أقساط الدين الداخلي المسدد خلال الأعوام (2014_2018) بلغ (15) ترليون دينار وبفائدة تبلغ (1) ترليون دينار .

الواضح ان الفوائد شكلت نسبة ضئيلة من اجمالي القسط ، اذ بلغ اجمالي التسديدات لعام 2014 مبلغ (4) ترليون دينار وبأجمالي فائدة يبلغ (98) مليار دينار حتى بلغ اجمالي التسديدات لعام 2018 (1) ترليون دينار وبأجمالي فائدة يبلغ (126) مليار دينار.

ويتبين لنا ان هناك انخفاض في حجم تسديدات الدين الداخلي على امتداد المدة (2014-2018) في حين ان أسعار الفائدة اخذت بالارتفاع خلال نفس المدة وهذا يعطي مؤشراً سلبياً اتجاه رسم سياسة اصدار الدين الداخلي حيث يتم شراء الإصدارية بسعر فائدة اعلى عما كانت عليه في العام السابق (اخذين بنظر الاعتبار الحاجة الى السيولة النقدية) الى جانب ارتفاع الطلب على الائتمان وهذا ما يدفع المصارف الى رفع أسعار الفائدة.